الشراكة البحثية بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

Research Partnership between Public-Private Institutions and their role in Sustainable Development By

أ.د. عبد الوهاب عبد الله أحمد المعمري - كلية الحقوق – جامعة الإسراء - الأردن

Email: Almamary380@gmail.com

ملخص:

حظى موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باهتمام الحكومات والجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح بأن التنمية المستدامة تستلزم حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع، لتشارك في تنفيذ المشاريع البحثية، بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحه المستهدفة، وتسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال البحثية وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة.

الكلمات المفتاحية:

الشراكة، البحث العلمي، القطاع العام، القطاع الخاص، التنمية المستدامة.

Abstract:

The issue of partnership between the public sector and the private sector has attracted the attention of governments, universities, institutions and research centers around the world. After it became clear that sustainable development requires mobilizing and gathering all the capabilities of society, to participate in the implementation of research projects. After the separate and independent institutional organizations faced challenges and difficulties in achieving the goals. The developed and developing countries alike seek to adopt participatory organizations in which all sectors of society contribute to directing, managing and operating projects and research work and developing them to achieve sustainable development on the basis of cooperative participation, good governance and transparent accountability.

Keywords: Partnership, Scientific research, Public sector, Private sector, Sustainable development.

المقدمة:

للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي دور كبير في رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع ممّا يُساهم في تطويره اقتصادياً وبمّا يُحقّق رفاهية أفراده. إضافة إلى دوره في حلّ المشكلات على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والصحية، وغيرها.

وقد تجلت أهمية هذا الموضوع في الآونة الآخيرة وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها معظم المجتمعات العربية، وأهمية هذا الموضوع لا يقتصر على التشريعات والأنظمة فحسب، وإنما لابد من خلق روابط بينها وبين مفهوم الحوكمة، ويهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى تحليل الاحتياجات التشريعية في ضوء الحاجات التنموية والاشكالات العملية والتي يعول عليها تعزيز هذه الشراكة في مجال البحث العلمي.

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية اذا ما اقتصرت على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد، وخلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في إعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.

أهمية موضوع البحث:

تبرز أهمية موضوع البحث بإزدياد اعتماد الدول على البحث العلمي إدراكاً منها بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته واصبحت منهجية البحث العلمي واساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. وهو ما يجعل البحث عن الأطر القانونية والمؤسسية لإيجاد شراكة فاعلة في المشاريع البحث العلمي المنتجة، لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في معالجة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي والحاجة إلى تعزيز هذه الشراكة لإيجاد حلول لمشكلات المجتمعات في ظل تفاقم الحاجات التنموية، من خلال إيجاد إطار القانوني لتفعيل الشراكة في مجال البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات.

المنهج المستخدم في البحث:

يعتمد الباحث على المنهج العلمي في دراسته من خلال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للموضوع محل البحث والدراسات المتعلقة به، وصولاً إلى النتائج العلمية المتعلقة بالموضوع محل البحث وتقديم التوصيات المناسبة والمفيدة في هذا المجال.

المبحث الأول

مفهوم الشراكة في مجال البحث العلمي بين القطاعين العام الخاص

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير في مختلف إنحاء العالم بعد أن اتضح بان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد ان واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والإعمال وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة إغراضها على أساس تشارك تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

فلا يقتصر أمر ضمان نجاح الشراكة على التشريعات والأنظمة فحسب وإنما لابد من خلق روابط بينها وبين مفهوم الحوكمة فكلاهما له أبعاد متعددة ذات جوانب إدارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة مستندة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والحقوق المتساوية لأصحاب المصلحة وتحديد المسؤوليات من أجل رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية وجذب مصادر التمويل والتوسع في المشاريع لخلق فرص عمل جديدة ودعم الاستقرار الاقتصادي.

ويرى كثير من الباحثين أن موضوع الشراكة مازال في المراحل الأولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم موحدة تحكم وتنظم أشكال الشراكات المتنوعة بين القطاعين العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فمواضيع رئيسية مثل المفهوم والمبادئ والمعايير مازالت تبحث لتطويرها وبلورتها وتصنيفها لوضعها في قواعد وأطر محددة.

أولا : تعريف الشراكة في مجال البحث العلمي:

تعددت تعريفات الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يلاحظ أن الأدبيات التي وضعت تعريفاً لهذا الموضوع، تعني بأوجه وجوانب المشاركة الت يتقوم على التعاون والتفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال توجيه وتوظيف كوادرها وامكاناتها البشرية والمادية وتنظيماتها المؤسسية، حيث يلتزم القطاعان بتحقيق الأهداف المشتركة لكل منهما مع ضمان العدالة وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة التي تعني بتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تلامس السواد الأكبر من المجتمع، وتؤثر بشكل إيجابي على المدى البعيد ليواكب المجتمع غيره من المجتمعات المتقدمة في التطورات الحديثة، ويحقق له وضع تنافسي أفضل.

وقد عرف المجلس الوطني الأمريكي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بأنها مشروعات تعاونية تقوم على عقود طويلة الأجل، تقدم بموجبها خدمات عامة على أساس احتياجات عامة محددة بوضوح (ربايعة، ٢٠١٠).

ونجد أن مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ينظر إليها البعض إلى أنها علاقة طويلة الأجل بين الدولة ممثلة بالجهات الإدارية المختصة فيها وبين القطاع الخاص، وهذه العلاقة تسعى إلى تمكين القطاع الخاص من إدارة وتشغيل المشروعات التي تقوم من خلالها بتقديم خدمات أو تطوير المشروعات التي كانت أجهزة الدولة مكلفة

بتنفيذها، وهذا لا شـــك يحول دون الإخلال بدور الحكومات في النهوض بمســـؤوليتها في ذلك، ولكن يتم ذلك بطريقة تشـاركية بينهما، ويتم تنظيمها بطريقة التعاقد في صـورة تحفظ لكل منهما حقوقه ومصـالحه، ويشـمل ذلك مشـروعات البنية التحتية وتقديم الخدمات وغيرها (المهداوي، ٢٠١٣).

وتتم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بأشكال مختلفة من حيث التنظيم، واتخاذ القرار، ونوع القطاع، وطبيعة النشـاط، وحجم النشـاط، وتتفاوت فيها درجة المشـاركة والمسؤولية والمخاطرة، ومن صـورها: عقود الخدمات، وعقود الإدارة، وعقود التأجير، وعقود الامتياز، والمشـروعات المشـتركة، والإسـناد للغير، وعقود B.O.T – Build) Operate – Transfer)، وعقود P.P.P أو P3 (Public - Private Partnership)، وهي إما أن تكون شـراكة تعاونية أو شراكة تعاقدية (البلوي، ٢٠١١).

ويتبين من ذلك أن مفهوم الشراكة مفهوم حديث، متعدد الأوجه، وهو ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بابعاد عديدة يبرز منها البعد الاداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، ونجد أن مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص تُعد بمثابة علاقة طويلة الأجل بين الجهات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية في كل من الدولة و القطاع الخاص، والغاية منها تمكين القطاع الخاص من المساهمة في دعم المشروعات البحثية والإستفادة من مخرجاتها العلمية، حيث غدا القطاع الخاص مساهماً في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشروعات التي كانت أجهزة الدولة منوطة بتنفيذها، وذلك دون الإخلال بدور الحكومة في التخطيط والإدارة والنهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها، من خلال نظام جديد للتعاقد و تقديم الخدمة.

و عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أي نظام (P.P.P) هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشـــخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاســـتثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضـــرورية للمرفق العام وإدارتها واســـتغلالها وصـــيانتها طوال مدة العقد المحددة في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، و تتولى مؤسـسـات من القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

ولكن هل ينطبق هذا المفهوم على الشـــراكة في مجال البحث العلمي أم لا؟ يظهر للباحث أن اتفاق الشـــراكة من حيث المبدأ يمكن أن يندرج كخدمة تقدمها مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأكاديمية، لكن أساليب تنفيذ هذه الشراكة تختلف بإختلاف هذه الخدمة، فالبحث العلمي له خصـوصـيته، وهو يسـمو على الخدمات الأخرى لما له من دور في الحياة بشكل عام.

ثانيا : أهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تتيح الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الاســـتفادة من مهارات القطاع العام والقطاع الخاص التي تكمل بعضـها بعضـاً؛ بهدف تحسين الخدمات وتطوير العمل وترشيد النفقات وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، كما تتيح الشراكة للدولة الرقابة بشكل مباشر للتأكد من تقديم الخدمات على المستوى المطلوب ووفق المعايير المعتمدة، وقد برزت أهمية الشراكة في الدول النامية لأن القطاع الحكومي لا يملك الموارد الكافية لتلبية معدلات الزيادة السنوية في الطلب على خدمات البنية التحتية (ربايعة، ٢٠١٠).

وقد غدت الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أنموذجاً حديثاً لتحفيز الاستثمار، فالقطاع العام يسعى إلى تلبية احتياجات المجتمع وتوفير البنية التحتية اللازمة له، والقطاع الخاص يســـعى إلى تحقيق الأرباح، ومن خلال نموذج

الشـراكة يمكن التوصـل إلى صـيغة مناسـبة للطرفين، تحقق أهدافهما بطريقة عادلة، لأن الحكومات في معظم الدول أصـبحت تتحمل تكاليف كبيرة، وربما غدت غير قادرة على تحقيق التنمية المسـتدامة بمفردها، وذلك نظراً لمحدودية مواردها المالية والبشـرية والتكنولوجية، إضـافة إلى تعدد وتنوع المجالات والمشـاريع التي يتطلب تنفيذها توفير الخدمات والسلع وغيرها، كما أن الشراكة تخفف حدة المنافسة بين مختلف القطاعات، وذلك عبر تبادل الالتزامات بين الشركاء، وتفعيل العلاقات الإيجابية بين الحكومة والمواطن (البلوي، ٢٠١١).

واعتبرت الشـراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أهم الطرق التي اقترحها الاقتصـاديون لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق مزايا كل من الاستثمار العام والخاص (ربايعة، ٢٠١٠).

ويلزم لنجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص توفر عوامل منها: الدعم السياسي، وتحليل جدوى المشروعات قبل التعاقد مع دراسة المخاطر المحتملة وأن تكون عملية التعاقد جيدة البناء وشفافة وتنافسية، وتوفر رقابة فعالة من قبل القطاع العام، وتوفر الدعم الاستشاري المناسب، وحلول ابتكارية وابداعية من قبل القطاع الخاص (Chowdhury, Chen, & Tiong, 2011)

ورغم ذلك فإن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تواجه عدداً من التحديات تتمثل في تقليل السيطرة من الجانب الحكومي على الأعمال، بالإضافة إلى المخاطر السياسية المحتملة جراء سيطرة فئة معينة من القطاع الخاص تحمل توجهات سياسية معينة، وكذلك إمكانية عدم مطابقة الإنتاج للمواصفات والمقاييس، وضعف مستوى التنافس بين الشركاء واحتمال وجود أشكال من التحيز في اختيار الشركاء من القطاع الخاص (Levitt, Scott, & Garvin, 2019)

لذا فإن تعزيز الشراكة بحاجة إلى خطوات فعالة، تعمل على دراسة المشاريع والعمل على تقوية هذه الشراكة من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي لضمان وجود شراكة فعالة بين الجانبين، وليصبح دور القطاع العام مراقباً ومنظماً ومشرعاً (الهواره، ٢٠١٣).

ويمكن القول: إن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو تعاون مشترك في أحد المشاريع الخدمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، إن دعم المشاريع الاستثمارية العائدة للقطاع الخاص يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والإدارية والمالية من قبل الجهات ذات العلاقة، ولعل من بين تلك الإجراءات تأسيس هيئة مستقلة لتنمية تلك المشاريع، ومن الضروري جداً مشاركة الجهاز المصرفي في تسهيل تمويل وإعادة النظر في مستويات أسعار الفائدة المصرفية والمفروضة على القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع المعني، والنظر في إمكانية تأسيس شركات استثمارية (صناديق الاستثمار) لدعمه مالياً وفنياً من قبل الحكومة، وتشجيع إنشاء التجمعات الاستثمارية العائدة للقطاع الخاص من أجل زيادة قدرته التنافسية وتقديم الحوافز الضريبية لها، وعلى العموم فإن تبني برنامج تأهيلي متكامل لكلا القطاعين، ويركز بالذات على القطاع الخاص يتطلب إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، وعلى نحو يخدم مهمة منح القروض الميسرة للقطاع الخاص لإنجاح أي إجراءات إصلاحي يصب في مجال تحقيق نمو ذاتي مستدام، بالإضافة إلى ذلك، لابد من إجراءات إعادة هيكلة الجهاز المالي ، وعلى نحو يقوم بتوفير الأموال اللازمة لدعم النشاط الإنتاجي في القطاع المختلط الذي هو مجموعة الشركات التي يتم تأسيسها برأسمال مشترك بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص و الأفراد (هاشم، ٢٠١٥).

وتهدف الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة: اقتصـــادياً واجتماعياً وادارياً، وهنا يبرز دور الدولة جلياً في تنفيذ المشـــروعات والمشـــاركة في إدارتها من خلال صـــلاحيتها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات بموجب العقد الذي تم به تنظيم الشراكة مع القطاع الخاص نتيجة القناعة التي تم التوصل إليها: أن أحدهما لن يكون بالكفاءة اللازمة بشـكل منفرد، وأنه بحاجة إلى مشـاركة القطاع الآخر؛ سـعياً نحو التكامل بينهما، ولاشك أن هذه الشراكة لها فوائد متعددة أهمها:

١- التخفيف على القطاع العام في مجال التمويل، حيث تحقق هذه الشراكة له فرصة مشاركة القطاع الخاص في تمويل المشروعات والخدمات.

٢- تقليل وتوزيع المخاطر المحتملة نتيجة توجيه كوادر وإمكانات القطاع العام والقطاع الخاص في هذه المشـــروعات المشتركة.

٣- تحسين قدرات القطاع العام من خلال ما يكتسبه أثناء المشاركة مع القطاع الخاص في مجال الإدارة والتكنولوجيا وغيرها.

٤- تحقق نتائج أفضـــل مما يمكن للقطاع المنفرد أن يحققها، وذلك من خلال تأثير الشـــركاء على الأهداف والقيم تجاه بعضـهم البعض، وذلك بالسـعي والتوصـل إلى معايير أفضـل، إضـافة إلى إمكانية توسـيع الموارد المالية، نتيجة تعاون وتكامل الأطراف فيما بينها.

٥- تبني خيارات اسـتراتيجية من قبل القطاعين تهدف إلى تطوير المشـاركة بينهما وتبني أنظمة تنسـيقية أفضـل في المستقبل.

٦- تحقيق حوكمة للعمل المشترك من خلال تعزيز مبادئ وقيم الإفصاح والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد.

٧- العناية بالبعد الاقتصادي بشكل أكبر والاهتمام به بما يحقق المصالح الاقتصادية والاجتماعية معاً.

٨- إمكانية مواءمة البرامج والمشـروعات بما يتناسـب مع المجتمع نتيجة حرص القطاع العام على ذلك وقدرة القطاع الخاص بما يمتلكه من مرونة وقدرات وتكنولوجيا، وحل المشاكل التي قد تظهر.

٩- إيجاد بيئة عمل مرنة وديناميكية تتجاوز البيروقراطيات الحكومية وتسـمح الشـراكة للقطاع العام تنفيذ التغيير دون الإخلال بمسؤولياتها في تطوير الخدمات الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة المشروعات والخدمات.

١٠- تحفيز الاستثمار من خلال السماح بدخول شركات جديدة تشجع المنافسة والابتكار، وتمنع الاحتكار.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص غدت من أهم العوامل المستخدمة لقياس أداء المؤسسات، فالمسؤولية المجتمعية اليوم تندرج تحت قائمة الواجبات القانونية والطوعية التي يجب على المؤسسات مراعاتها أثناء أداء أعمالها، فعلى جميع المؤسسات مراعاة الآثار الناتجة عن أعمالها في البيئة والمجتمع، وعليها وضع الاستراتيجية المناسبة التي تسهم في استمرارية التطوير وتحسين التفاعل مع العملاء والمحافظة على القيم الأخلاقية.

ولذلك فقد ظهر معيار (ISO ٢٦٠٠٠)، وهو معيار دولي أطلقته (ISO) في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر 2010م التي قدمت موجهات في مجال المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع العام، وهذه الموجهات تهدف إلى تعزيز المشاركة في برامج التنمية المستدامة من خلال تحفيز الشركات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك وغيرها من منظمات اقتصادية إلى القيام بدورها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتعزيز هذه الممارسة في هذه الشركات والمؤسسات والمنظمات وتطبيقها واقعياً في بيئتها الطبيعية ومجتمعاتها الداخلية (مباركي ، محمد أمين والحمداوي ، حسان ٢٠١٤).

وقد تبدو برامج المسؤولية الاجتماعية للوهلة الأولى عائقاً سيثقل كاهل ميزانية المؤسسات لكنه في الواقع يمكن أن تجني المؤسسة منه مكاسب متعددة من جراء ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية خاصة على المدى البعيد، وأهم تلك المكاسب: تحسين و تطوير صورة المنظمة أمام المجتمع، وأن المسؤولية الاجتماعية تمثل فرصة للمستثمرين في رفع قيمة استثماراتهم على المدى الطويل، وذلك لما تحظى به منظمات الأعمال من ثقة لدى أفراد المجتمع، وللدور الكبير الذي تقوم به للحد من تلك المخاطر التي يتوقع أن تتعرض لها مستقبلاً، يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن للقوانين و التشريعات وحدها أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة بالمجتمع، و لكن بوجود المسؤولية الاجتماعية فإنها ستمثل قانوناً اجتماعياً يعمل الجميع على تحقيقه(مقدم، وهيبة، وبكار، بشير ٢٠١٤).

وهذا لا شك يدعم فكرة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فبالإضافة إلى أنها تحقق مصالحها فإن هذا القطاع الخاص أيضاً يقوم بمسؤوليته الاجتماعية من خلال هذه الشراكة بالمساهمة في توفير الخدمات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وإدارة المرافق العامة، وبالتالي فإن معيار أيزو ٢٦٠٠٠ ISO الخاص بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص الذي يسهم بدور رئيسي في خدمة المجتمع وتنميته يؤكد أن له دور إنساني واجتماعي في تقديم كثير من البرامج والخدمات الإنسانية والاجتماعية كنوع من رد الجميل للمجتمع.

المبحث الثاني

متطلبات الشراكة في مجال البحث العلمي وتحديات التنمية المستدامة

برزت فكرة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في العشر سنوات الماضية، ولعل من أسباب ظهورها عجز الدولة عن مواكبة احتياجات المجتمع، والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية لتوفير هذه الاحتياجات والبنية الأساسية والخدمات، يضاف إلى ذلك الشعور بالقلق تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقوم بها المؤسسات و الأجهزة الحكومية، ونتيجة لذلك فقد اتجهت الحكومات إلى تطبيق نظام الشراكة مع القطاع الخاص ولاسيما في مجالات التنمية المستدامة، ومن ذلك مجالات: (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة والمياه والطرق)، و لم يقف الأمر عند ذلك بل تجاوزه إلى البنية الأساسية الاجتماعية التي تتمثل في: (الصحة والتعليم العام والتعليم العالي والخدمات الأخرى)، وبالتالي ماهي متطلبات الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث العلمي، وما دورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات العربية.

أولاً : أهداف الشراكة في مجال البحث العلمي، وأنواعها:

تتسم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بأهميته نظراً للدور الذي تقوم به، وخاصة في مجال البحث العلمي، وفيما يلي بيان أهم أهداف هذه الشراكة وأنواعها:

١- يتضـــح من مفهوم الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص أنها تهدف في مجال البحث العلمي إلى تحقيق عدد من الأهداف فيما يلي بيان أبرزها:

أ- استفادة الحكومات من الطاقات والقدرات العلمية التي الموجودة في القطاع الخاص لإنجاز المشروعات البحثية التي تحقق التنمية المستدامة.
ب- توجيه البحث العلمي لتطوير البنية الأساسية والخدمات العامة التي تعود على المجتمعات والأفراد بالرفاه.
ج- تمكين الحكومات من الإستفادة من مخرجات البحث العلمي في وضع الأولويات لأهداف ومشروعات التنمية المستدامة.
د- الاستفادة من الكفاءات المتوفرة لدى القطاع الخاص، وإشراك القطاع الخاص في تحمل المسؤولية العلمية والبحثية.
ه- تحقيق مستوى أفضل ومخرجات أجود من خلال تظافر الجهود بين مختلف القطاعات.
و- تنفيذ المشروعات البحثية في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة.
ز- تقليل المخاطر التي يمكن أن تصاحب بعض مشروعات الشراكة البحثية.

٢- أنواع الشراكة في مجال البحث العلمي:

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير المعتمدة في التصنيف مثل نمط التنظيم، وطبيعة العقد، حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة.

فالترتيبات المؤسسية تتراوح مابين ترك أمر التنمية المستدامة للإدارة الحكومية أو ترك أمرها كلية للقطاع الخاص، وبين هذا وذاك توجد ترتيبات مؤسسية توزع فيها الأدوار بين الطرفين ويبدو هذا جلياً في حالة إسناد خدمات التنمية المستدامة من خلال عقود الخدمة، والإدارة، والتأجير، والامتياز، والشراكة، واكثر التصنيفات قبولاً من قبل الكثير من الباحثين يندرج على أساس التقسيم التالي(البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام و الخاص، ٢٠٠٧):

أ. شراكات تعاونية Partnerships collaborative :

ومن خلالها يتم تنفيذ مشاريع بحثية بالتعاون بين الباحثين والمؤسسات في الجامعات الحكومية ومراكز البحث العلمي التابعة للدولة، وبين الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي التابعة للقطاع الخاص، وهذا التعاون يتم بشكل ودي وبدون تعاقدات رسمية بين هذه المؤسسات.

ب . شراكات تعاقدية Partnerships contracting :

وفي هذه الصورة من صور التعاون يتم ابرام عقود بين الجامعات أو مؤسسات البحث العلمي الحكومية والجامعات أو مؤسسات البحث العلمي الخاصة، ويترتيب على ذلك أن يتم تنظيم الإلتزامات التبادلية بين الأطراف.

ثانياً: :متطلبات الشراكة الناجحة فى مجال البحث العلمى:

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي حددت متطلبات نجاح هذا الأسلوب يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية (دكروري،٢٠٠٩):

١. **دعم سياسي قوى على المستوى القومي:** يشجع هذا النشاط مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى أطراف الشراكة.
٢. **تحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد:** إطار عمل جيد للمشروع (مبنى على مخرجات واضحة)، مقارن قطاع عام أو انجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
٣. **تحليل مفَصَّل للمخاطر:** للمشروع لكلا الجانبين الفني والتجاري وغيرها.
٤. **عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية.**
٥. **عقد تفصيلي:** يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن.
٦. **اختيار المشروعات المناسبة:** لا تكون صغيره جداً، يمكن تكرارها مع رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.
٧. **الإعداد الجيد:** دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح.
٨. **دعم استشاري مناسب:** قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوى خبرة.
٩. **متابعة للإنجاز في مرحلة البحث واعداد الدراسات والنتائج.**
١٠. **إصرار على تفعيل شراكة القطاع العام والخاص والأطراف المعنية.**

ووجود هذه المتطلبات لا يعني تحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، بل توجد تحديات متنوعة، وهذه التحديات وإن كانت موجودة في مختلف مجالات الشراكة، إلا أننا نرى أنها في مجال البحث العلمي أكثر وضوحاً، ويمكن إجمال هذه التحديات بالآتي:

١. فقدان السيطرة على المشروعات البحثية، وخاصة من جانب الحكومة.
٢. زيادة التكاليف .
٣. ضعف مستوى المراقبة والمساءلة .
٤. قد يكون الإنتاج غير مطابق للمواصفات والتوقعات.
٥. التحيز في اختيار الشركاء .

ثالثاً: تحديات التنمية المستدامة في المجتمعات:

تُعرّف التّنمية المُستدامة (Sustainable Development) بأنّها عبارة عن عمليّة تطويريّة شاملة، ويُمارس هذا النوع من التنمية سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتيّ في مختلف النواحي، ويُشتَرط في هذه التّنمية أن تتماشى مع الحاضر من خلال تلبية احتياجاته ومتطلباته، وتتنوع هذه التحديات التحديات ومها تخفيض معدلات البطالة وإدماج كبار السن. ومكافحة الفقر في كثير من بلدان المنطقة، إضافة إلى التحديات البيئية، والتغيير المناخي والأمن المائي والأمن الغذاتي (فاعور، ٢٠١٣).

وبالتالي فإنه ورغم محاولات دول العالم لوضع الحلول المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك معوقات للتنمية المستدامة والمتمثلة في النقاط التالية: الزيادة في الكثافة السكانية التي تعمل على إعاقة التنمية المستدامة. الانتشار الواسع للفقر بين الدول النامية والغنية أيضًا نظرًا لتدهور الحالة الاقتصادية. الانتشار الواسع للحروب وللنزاعات الذي قد أثر على استقلال الكثير من البلدان. الانتشار الواسع للمناطق العشوائية، فضلًا عن الهجر من المناطق الريفية للمناطق الحضرية. تعرض مناطق كثيرة على مستوى العالم للظروف المناخية القاسية.

ومن هنا تبرز أهمية الشراكة ف يمجال البحث العلمي لحل وتجاوز تحديات ومعوقات التنمية المستدامة، فهناك العديد من فوائد البحث العلمي التي تنعكس إيجاباً على المجتمع، ومنها: رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع ممّا يُساهم في تطويره. وتنية المجتمع اقتصادياً بمّا يُحقّق رفاهية أفراده، وحلّ المشكلات على كافة المستويات الاقتصادية، والسياسية، والصحية، وغيرها.

الخاتمة

موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة لدى الحكومات والمجتمعات والمؤسسات العامة والخاصة، حيث أن عملية التنمية المستدامة تعتمد على مشاركة كافة مكونات المجتمع، وتعاني المجتمعات العربية من مشكلات متنوعة أعاقت تلبية احتياجات الإنسان فيها وتطوير المشاريع، وهذا ما يؤكد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في مختلف المجالات وخاصة في مجال البحث العلمي، حيث أن مشاركة القطاع الخاص لن توفر فقط الكادر البشري الإضافي المطلوب لإنجاز هذه المشروعات، وإنما ستؤدي إلى إيجاد بيئة أكثر تنافسية وستؤدي إلى حشد المعارف التكنولوجية والكفاءات الأكاديمية والإدارية لدى القطاع الخاص من أجل الصالح العام.

النتائج والتوصيات:

- أهمية العناية بمثل هذه الموضوعات وخاصة في ظل المنافسة العالمية، و يكفي تناول موضوع الشراكة الإقتصادية والخدمية مع القطاع الخاص بل لابد من تطويرها لتشمل المجالات البحثية، والانتاج العلمي.

- ينتج عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص التفاعل والتعاون بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والأكاديمية والادارية والتنظيمية والتكنولوجية المعرفية عل أساس من المشاركة.

- مفهوم الشراكة مفهوم حديث، متعدد الأوجه، وهو ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بابعاد عديدة يبرز منها البعد الاداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والعلمي.

- من أهدف الشراكة بين القطاعين العام تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك: التركيز على المشروعات التطويرية وخاصة في مجال البحث العلمي، وضع الأولويات لأهداف ومشروعات التنمية المستدامة، مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة.

- من التحديات التي تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص حاجتها للدعم السياسي القوى على المستوى القومي، وتحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد، وتحليل مفَصَّل للمخاطر، إضافة إلى الرقابة الفعالة والحرفية على التنفيذ مع القطاع الخاص.

- تهدف الشراكة البحثية بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى تطوير نشاط الحكومة والانتقال به من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة إلى التركيز على وضع السياسات العامة لقطاع البنية الأساسية والإشراف عليه، ووضع أولويات أهداف ومشروعات البنية الأساسية، ومراقبة مقدمي الخدمات، لتحقيق التنمية المستدامة.

- الاستمرار في تطوير أنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق متطلبات التنمية والخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع.

- تطوير القدرات الإدارية والفنية للقطاع العام ليتمكن من مواكبة المشروعات الحديثة سواء في مجالات البنية التحتية أو التكنولوجيا أو غيرها.

- بناء وتوسيع العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتوفير أطر مؤسسية لتعزيزها بما يتناسب مع خطط التنمية وطموحات الاستثمار الخاص.
- العمل على إيجاد آليات وأطر للرقابة وضمان جودة الأداء في مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إعداد دراسات متخصصة حول موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مختلف المجالات، والبدء بالمجالات الحيوية :كالتعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات.

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب والرسائل العلمية والبحوث:

١- البلوي، حنان راشد سالم (٢٠١١)، الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الخدمات الصحية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢- فاعور، تانيا علي (٢٠١٣) تحديات التنمية البشرية المستدامة في المنطقة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٣، المجلد الأول.

٣- مباركي ، محمد أمين والحمداوي ، حسان (٢٠١٤) دور المواصفة الدولية أيزو ٢٦٠٠٠ في إدراك الجماعات الترابية لمسؤوليتها المجتمعية تجاه المقاول الذاتي في قطاع البناء، مركز الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير.

٤- محمد متولي دكروري محمد: دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية، ادارة بحوث التمويل.

٥- مقدم، وهيبة، وبكار، بشير (٢٠١٤) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو ٢٦٠٠٠ للمسؤولية الاجتماعية، مجلة اقتصاد و تسيير، مجلة علمية صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران.

٦- المهداوي، زهير علي حسين (٢٠١٣)، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP ودورها في إدارة المرافق العامة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

٧- هاشم، حنان عبد الخضر (٢٠١٥) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية.

ثانياً: الوثائق:

١- منشور عن: البرنامج القومي لشراكة القطاعين العام والخاص ـــ الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص ـــ بوزارة المالية - سبتمبر ٢٠٠٧م.

٢- تقرير الجهاز التنفيذي لإستيعاب تعهدات المانحين، التقرير الرابع ٢٢ يونيو ٢٠١٤م، الجمهورية اليمنية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1- Chowdhury, A. N., Chen, P. H., & Tiong, R. L. (2011). Analysing the structure of public–private partnership projects using network theory. Construction Management and Economics, 29(3), 247-260.

2- Levitt, R. E., Scott, W. R., & Garvin, M. J. (Eds.). (2019). Public–Private Partnerships for Infrastructure Development: Finance, Stakeholder Alignment, Governance. Edward Elgar Publishing.